الدولة والتنمية الاقتصادية في العراق

أ.د.موسى خلف عواد م.مليحة جبار عبد*

المستخلص*

يشكل اقتصاد أي بلد الحجر الأساس في بناء كيان الدولة ،ويمثل عاملاً أساسياً في خلق الاستقرار، لكونه يمثل البنية التحتية والتي يساهم في خلق القيم الاجتماعية ، وتمثيل شكل الدولة السياسي،وكذلك أي اصلاح اقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية ويعد هو النتيجة الأساسية في تحديد طبيعة الدولة الجديدة والمتماسكة متمثلة بالقيم الاجتماعية والمعتمدة على الديمقراطية على الصعيد السياسي، ومن ثم فأن الاقتصاد هو الوسيلة والأداة .

وأن بلدنا العراق ورغم ما يعانية من ظروف صعبة،وبالمقابل ما يمتلكة البلد من مقومات تنموية والواقع المتخلف للاقتصاد البلد ،وبالتالي يجب التوجة إلى الاصلاح الاقتصادي من أجل صناعة تنمية شاملة ، في العراق، ومن خلال الدولة، ولايجب أن يكون فقط بأطار نظري وانما بألاسلوب التحليلي ومن خلال تضمنه كل الأشكاليات التي تواجة التنمية في العراق، من أجل أن تصاغ انطلاقة تنموية إلى الاقتصاد العراقي وذلك لكونه يمتلك المقومات والفرص المهمة، والتي تمكننا من تحقيق التنمية، ،وبالاعتماد على الأسلوب الاستقرائي.

ومن خلال ما مر به الاقتصاد العراقي، والتي أدت إلى تدمير ماتبقى من البنية الأساسية في الاقتصاد العراقي وحصول تراجع في مؤشراته الاقتصادية ، هذا كله أنعكس على مسار التنمية في العراق. وفي ظل غياب المنهج الفكري للاقتصاد العراقي للقوى السياسية التي امسكت بألسلطة بعد ٢٠٠٣ ،وهي مرحلة جديدة سيمت بالمرحلة الانتقالية ،والتي كانت تقوم على تغير الطبيعة السياسية للنظام الحكم وتحويل وجهة الاقتصاد نحو اقتصاد السوق وكان برنامج التحول الاقتصادي ضمن استراتيجية انمائية جديدة، والتي تضمنت ستراتيجية التنمية الوطنية وميثاق العهد الدولي، ولكن كل الجهود التنموية تعثرت لغياب الرؤية الاقتصادية الوطنية،وغياب

* طالبة دكتوراه
* بحث مستل من اطروحة دكتوراه

المشروع السياسي والاقتصادي الوطني، وبسبب عدم وضوح الأولويات الموضوعة عند صانعي القرار الاقتصادي، والتي كان هدفها هو تحويل قطاع النفط من كونه قطاع مهيمن وممول الى قطاع منتج للثروات عن طريق مساهمته في تحفيز القطاعات الاخرى.وعلى مدى عقد ونصف أفرزت الاوضاع الاقتصادية والطريقة التي يدار بها الاقتصاد العراقي، الى المزيد من العشوائية والتخبط،مما أنتج الكثير من الاخفاقات وإعاقة احداث نمو مستمر في التراكم الرأسمالي، مقارنة بما مرت به بعض بلدان العالم النامي الناشئة أو البلدان المتقدمة.

Ministry of Higher Education and Scientifc Research
University of Kufa
College of education for Girls
Journal of Education College
for Girls for Humanistic Sciences

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
كلية التربية للبنات
مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية

No: العـدد : ١٣٥
Date: التاريخ : ٢٠١٩ / ٥ / ٢٨

مجلة علمية محكّمة نصف سنوية

التصنيف الدولي : ISSN 1993 - 5242

الى / ..... المحترم
الاستاذ الدكتور موسى خلف عواد المحترم /جامعة القادسية /كلية الادارة والاقتصاد

م / قبـول نـشر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نود أن نعلمكم بقبول نشر بحثكم الموسوم :

الدولة والتنمية الاقتصادية في العراق

مع وافر الشكر والتقدير

الأستاذ الدكتورة
إلهـــام محمـــود كـــاظم
رئيس تحرير المجلة
٢٠١٩ / ٥ / ٢٨

المراسلات :
جمهورية العراق - النجف الأشرف - حي الأمير - مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية
البريد الألكتروني :
E-mail: Journale.sciences@uokufa.edu.iq

المقـدمة

تعد الدولة ظاهرة اجتماعية وسياسية مهمة، يؤثر سلوكها الاقتصادي في حركة النشاط الاقتصادي، ومسيرة التنمية واستدامتها، لذا فان هذا السلوك اصبح صانع التغيير بما تمتلكه الدولة من أدوات وسياسات تنفذها من خلال مؤسساتها، والتشريعات التي تقرها وتنفذها. مع ذلك كانت علاقة الدولة بالاقتصاد وما تزال مثال جدل بين الاقتصاديين، يذهب البعض منهم الى القول بضرورة تدخلها لتأمين الاستقرار، وتحقيق التنمية، فيما يذهب اخرون الى القول بعد ضرورة هذا التدخل اعتمادا على قدرة السوق على ضمان العمل التلقائي. وبين هذين الاتجاهين يرى تيار اخر بان تدخلا مناسبا يبقى ضروريا لضمان تحقيق أهداف التنمية وضمان استقرار الاقتصاد عبر سياسات يتم تصميمها بكفاءة لتحقيق الأهداف التي ضممت من أجلها.

وبالنسبة للعراق فقد عملت الدولة على ممارسة أدوار متباينة بحسب المرحلة التاريخية، وطبيعة الفكر السائد، وحجم الموارد المتاحة. مع ذلك فان الاقتصاد العراقي وبالرغم من أمتلاكه للخصائص والفرص التي تمكنه من الانطلاق نحو تحقيق التنمية الشاملة، إلا أن الدولة لم تستطع أن تمارس دوراً تنمويا فاعلًا، حتى بدت التنمية الاقتصادية ملفا معلقا والفرد العراقي بقى بعيدا" عن حقه في التنمية المستدامة. ولم تستطع الدولة أن تقوم بدور فاعل في تحقيقها. لذا كان لابد من النظر في جدلية العلاقة بين الدولة والتنمية في العراق وطرحها على بساط البحث، تأسيسيا على أهمية هذه العلاقة والاشكاليات النظرية والعملية التي تثيرها.

<u>أولاً :-أهمية البحث</u>

يكتسب البحث أهميته من كونه يتناول إشكالية العلاقة بين الدولة والتنمية في العراق، منذ تأسيس الدولة العراقية إلى وقتنا الحالي، وما أنطوت عليه من سوء الإدارة الاقتصادية وتوالي الأزمات التي عصفت بالاقتصاد العراقي.

ثانياً:-مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في عدم قدرة الدولة على أداء دور تنموي فاعل يؤثر إيجابا في الاقتصاد العراقي ويعزز قدرته على تحقيق التنمية الشاملة على الرغم من توافره على موارد اقتصادية – مادية وبشرية- يمكن توظيفها بشكل يخدم اليات التطور التنموي، ويمهد لفكاك الاقتصاد من القيود الريعية التي استحكمت حلقاتها مع مرور الزمن.

ثالثاً:-هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان الدور الذي تؤديه الدولة في العراق من خلال أدوارها المتعاقبة، وبيان مشكلات التنمية الاقتصادية ، ومن ثم تقديم الحلول والتي تتوافق مع قدرات وامكانيات البلد المادية والبشرية من خلال التغيرات الاقتصادية الجديدة.

رابعاً:-فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان ازمة الدولة وعدم قدرتها على تطوير دورها التنموي قاد الى تعميق ازمة الاقتصاد العراقي، نتيجة عدم وجود الموجه القادر على توجيه الاقتصاد بالاتجاهات التي تضمن تعزيز مكاسب التنمية واستدامتها وبما ينسجم مع الجدلية الفكرية التنموية وان تكون توافقية مع امكانيات البلد.

خامساً:-منهجية البحث

اعتمد البحث على منهج الاستقراء وبالاعتماد على الأسلوب التحليلي .

المحور الاول :-الدولة/المفهوم والوظائف

يعنى مفـهوم الدولـة: الدولة في اللغة (وأدالنا الله من عدونا من الدولة والادالة: تعني الغلبة يقال: اللهم أدلني على فلان وأنصرني عليـه، ودالت الايام، أي دارت. والله يداولها بين الناس وتداولته الايدي، أي أخذته هذه مرة وهذه مرة [١].

وفي اللفظة الانكليزية (State) تشير إلى الحالة والاستمرار والدوام، وبين المفهومين فرق كبير، في بالعربية هي حالة التغير، بينما نجدها تشير في الانكليزية إلى حالة الثبات والدوام [٢]. وفي اللغة اللاتينية Position تعني الوقوف، كما ظهر مصطلح الدولة في اللغات الأوروبية في مطلع القرن الخامس عشر، وفي القرن الثامن عشر تطور مصطلح الدولة واستخدم تعبير Publicae ويعني الشؤون العامة.

إن الدولة ليس لها أي وجود ولم تكن جهاز يكون قائم على القوة، بل عدت وسيلة للرقابة الاجتماعية وكأساس لهيبة رؤساء العشائر والوظائف الرئيسية للقيادة فيها جماعية تقليدية وليست سياسية [٣].

والدولة (state) اصطلاحاً تتحدد في معنيين اثنيين، وهما (الأول يفيد كونها ذلك الجهاز أو التنظيم الذي تلجأ اليه الحكومة أو السلطة، لكي تمارس احتكارها للاستعمال الشرعي للعنف، أما المعنى الثاني فهو يكون مرادفاً لمعنى المجتمع ،وهو بذلك يعني أن المنظومة الاجتماعية كلها خاضعة للحكومة أو السلطة[٤]. فالدولة يمكن أن يعبر من خلال تحديد الاركان الأساسية لها ،والتي أن تتمثل في (الارض والشعب والسيادة والحكومة والحدود الجغرافية)، وهذه هي نتاج لاحق لمعاهدة (وستفاليا Westphalia ١٦٤٨)، والتي قسمت أوربا على ضوئها، وأصبح مفهوم الدولة يقصد به (هيئة أو جهاز مؤسسي يمثل وسطاً مؤسسياً بين الشعب والحكام، بما يتضمنه من مجمل العلاقات القائمة بينهما، أيا كانت طبيعتها وتمثيلاتها).

---

[١] اسماعيل بن جماد الجوهري، الصحاح، تاريخ اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، ط٤، بيروت، ١٩٩٠، ص١٧٠٠.

[٢] حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، الطبعة الاولى، دار الشرق، القاهرة، ١٩٨٨، ص١٨.

[٣] عبد علي كاظم شديد المعموري، اشكالية الدور الاجتماعي- الاقتصادي للدولة النفطية الريعية العربية (النموذج السعودي)، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص٦.

[٤] حسن لطيف الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، ٢٠٠٢، ص٢.

ومن أجل تحديد الطبيعة للدولة ،يكون من خلال الوعي في أن نفرق بين الدولة والحكومة والمجتمع، ولكون المجتمع هو مجموع من الأفراد يعيشون في اقليم معين وذات علاقة متبادلة على اساس من التعاون وتقسيم العمل،ويعتبر المجتمع الحديث له المقومات الأساسية التي يعتمد عليها وهي (اللغة والنظام الاقتصادي) ، وان الدولة لكونها تعتبر كأشكل من أشكال تنظيم العلاقة بين المحكومين والحاكمين (Magistrates) .

وإن الوظائف التي تقوم بها الدولة في أي مجتمع ما هي الا انعكاس للحاجة التاريخية في زمن ومرحلة،ويكون الاعتماد فيها على وعي المجتمع وتطورة وعلى علاقاته مع طبقاته، أما السلطةفانهاتكون تحت المستوى الذي يحدد العلاقة بين طبقات فوقية وأخرى أدنى، اما الحكومة فأن دورها يتمثل في تحديد مسارات العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وضبطها ،والتي تكون تمثلها ب(السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية)،والتي يكون الاختلاف في أشكالها في مجتمعين يكونان في الانتماء إلى (تكوين اجتماعي) مثلاً (رأسماليين) ، وهذا بالرغم من الطبيعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة من خلال كليهما. ومن الملاحظ أن العديد من المصادر، فأنها تعتمد في لفظي الدولة والحكومة الواحد بديل عن الأخر،وأن الدولة يمكن تعريفها من الناحية الاقتصادية (بانه المؤسسة التي بان توضع وتحدد وتطبق السياسة الاقتصادية).

ولاية دولة يجب أن تكون مدعومة بالجهاز العسكري والبيروقراطي، وكذلك من الذين يردون خدمة وصيانة استقلال البلد وبالاضافة الى خدمة مصالح المجتمع وتطبيق المعايير والقوانين ، وهذا يكون من خلال استخدام العنف، ولكن الحالة المشروعة فمن خلال الشرعية ، وأنها لاتكون في الجهة المحايدة والتي فيها لاتخدم المجتمع والاقتصاد ،بل على العكس من ذلك ، وكذلك يكون دورها ومن خلال مؤسساتها في العمل الى جانب المؤسسات الخاصة ،وأن يكون لها تأثير واضح على المجتمع والاقتصاد، والذي يتباين بين مجتمع وأخر وكذلك بين دولة وأخرى [٥] .

أما دور الدولة فأنه يتخذ أدوار عدة متسلسلة في الأهمية، وهي (الدور السياسي المتمثل بالدفاع والأمن الوطني والداخلي، والعلاقات الدبلوماسية وسياسات الاقتصاد الوطني، الدور المتعلق بمرافق البنية الاجتماعية والمادية والمعلوماتية، أما الدور الاقتصادي فيتمثل بتنشيط الاسواق

[٥] حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والتنمية في الوطن العربي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص ٣٤ .

وحماية المنافسة والرقابة وادارة المشروعات، ولكنه بدا يتراجع بالدور السيادي وإعادة تكييف الوظائف المتعلق بإدارة المرافق الخاصة بالبنية التحتية، فأما بالنسبة للجوانب الاقتصادية فأن فيها جانب لمصلحة القطاع الخاص، وإعادة تكييف سياسات الدولة استجابة للمنافسة فيما بين الاسواق.

المحور الثاني :- التنمية والدور التنموي للدولة

يتضح من الأهمية أن نتعرض إلى تطور مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية، الذي أولاه المفكرون والاقتصاديون بمختلف الأنظمة الاقتصادية والسياسية، اهتماماً متزايداً عبر الزمن، ولا زالت تبرز حول مضمونه اختلافات واضحة وجليه، ورغم أن التنمية الاقتصادية ليست مجرد نمو اقتصادي، وارتفاع في معدلات الدخل الفردي، بل هي عملية متكاملة ترتبط بالإنسان، مثلما تهتم بتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وبسبب اختلاف المعايير والرؤى التي ينظر من خلالها للتنمية، ولذا لم يكن هناك اتفاق بين الاقتصاديون على معنى محدد للتنمية، إذْ سرعان ما تم اعتماد لفظ النمو، ومن ثم انتقل إلى النمو الاقتصادي (Economic Growth). الأمر الذي أدى إلى تبلور مفهوم التنمية على مراحل، تشهد على تطوره في الفكر الاقتصادي من جهة، وتعكس واقع واتجاهات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعاقبة من جهة أخرى.

ولا تبدو الحاجة ضرورية إلى تناول فروقات المفاهيم بين النمو Growth والتنمية Development، لذلك سنتابع الاتجاهات إلى مر بها مفهوم التنمية الاقتصادية[٦]، فأن النمو الاقتصادي، هو (زيادة حصة الفرد– Persone) من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من مدة لأخرى)، وإن قابلية الاقتصاد لإنتاج السلع والخدمات لتحقيق النمو الاقتصادي، هي (سلع رأس المال Capital Goods، وقوة العمل Luber Force، والموارد الطبيعية Nature) Resources [٧]. ومع أن هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تكمن وراء هذه التغيرات، إلا أنها في ذاتها تظل مفهوماً ذا طبيعة اقتصادية صافية، فالنمو الفعلي يمكن أن يتحقق بدون تحولات أساسية في بنى وموقع القوى الاجتماعية والسياسية، أو في القيم والتوجهات والتنظيم والتقانة (التكنولوجيا). أما التنمية الاقتصادية "فهي العملية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة . مما يؤدي إلى سلسلة من التحولات فيها وفي الأداء

---

[٦] انظر الى:

Abdelkader Sid Ahmed : croissance et développement, théories et politiques Tome1,2ème édition, opu 1981, pp 1_333

[19] E.S.C.W.A : Survey on Incorporating The Environmental Dimension into Development plans, part 1, N.Y.1997 , p.4 .

الاقتصادي كذلك، هكذا يكون الأثر التراكمي للتنمية ليس مجرد النمو، بل إنه تحول عميق وواسع الانتشار، حتى وإن كان متدرجاً في قدرة الاقتصاد وأدائه، وفي توجهات ومواقف ومهارات العاملين في الاقتصاد.

وأن التنمية تتحقق فيها من خلال التحول الجاد نحو اقتصاد السوق، وترك آلياته لتقوم بعملية تخصيص الموارد وتحديد الأسعار في سوق المنافسة، تبعاً لحافز الربح، وخير دليل على ذلك تجربة النمور الآسيوية [٨].

وبالتالي وحسب رأينا أن على التنمية الاقتصادية أن تتأخذ المسار الواضح ، والتي تعمل على ايجاد السبل الكفيلة للنهوض بالعنصر البشري،ولا سيّما أن انطلاق التنمية من خلال تحفيز القطاعات الاقتصادية التي تعمل في أطار اقتصاديات المعرفة، أو تلك التي يراد لها مستوى تكنولوجي عالٍ، فهي بطبيعة حالها طاردة للعنصر البشري غير الماهر وجاذبة للعنصر البشري الماهر. ويمتاز اقتصاد المعرفة فضلاً عن ذلك، بأنه يقوم على أساس الإنسان المبدع، وهنا نقطة التحدي التي تواجه الدول الراغبة بتحقيق التنمية الاقتصادية في أطارها الحديث، فمن جانب حجم البطالة الكبير مع قوى عاملة أغلبها لا تعي التعامل مع الأطر الحديثة في مجال التكنولوجيا، الأمر الذي يستلزم الشروع بعملية الاحتكاك بالعلوم الحديثة، عن طريق تحديث المناهج التعليمية في الاكاديميات، وابتداع برامج التدريب والتأهيل وغيرها لغرض تأهيل الارضية المناسبة لاستقبال التغيرات في الفنون الانتاجية، وهذا يعد شكل من أشكال الاستثمار، فمخرجاته تمثل عنصر بشري فاعل مبدع ذو انتاجية عالية جداً، لذا فأن رأس المال البشري يعني" مهارات القوى العاملة والتي تعد مورد أو أصول [٩]، فالعملية في أصلها حالة بناء إنسان، يمتلك مرونة عالية جداً بالتجاوب مع إفرازات العلوم الحديثة، وينصهر بالنشاط الاقتصادي القائم على أساس التوجهات الاقتصادية الحديثة.

ولكن في الدول التي تصبو الى تحقيق التنمية، ولكي تواكب متطلبات التنمية في الالفية الجديدة عليها أن تبدأ بتوفير متطلبات الاقتصاد المعرفي ومتطلبات التنمية، في ذات الوقت

---

[٨] عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية: المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، دار حافظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، العربية السعودية، ٢٠٠٠، ص٧١.

[25] Claudia Goldin ,2014, Human Capital, Department of Economics Harvard University and National Bureau of Economic Research,2014,1.

عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري بعده الركيزة الأولى باتجاه الاقتصاد المعرفي، واحداث التغيرات التكنولوجية، بعد أن يتم توفير بيئة مناسبة لنقلها وتوطينها، ثم تأتي لاحقاً مرحلة انتاج المعرفة.

وكانت الدولة وما تزال تضطلع بمهمة تحقيق وقيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنذ موجة الاستقلال السياسي في خمسينات وستينات القرن الماضي تؤدي الدولة دوراً تنموياً قوياً، وبخاصة في البلدان ذات التوجه الاشتراكي، وبدرجة أقل في مجموعة البلدان التي استهدفت تشجيع التنمية الرأسمالية، وفي كلا المجموعتين كانت الدولة أداة للتأثير في المسيرة التنموية. وقد أدت تطورات عالمية، تشابكت وتداخلت مع عوامل محلية خاصة بكل بلد إلى انبعاث الجدل والحوار حول دور الدولة في التنمية، وتوصلت النماذج التنموية لما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى ما يشبه الإجماع على إعطاء دور مهم للدولة في إطلاق العملية التنموية، وإنجاز العمليات التحديثية. ووجد ذلك سنداً فكرياً وأيديولوجياً في إطار الفكر الكينزي والماركسي، الذي يقر بضرورة تدخل الدولة مع الاحتفاظ بالفروق المميزة لكل منهما، وأسباب ونتائج إعطاء ذلك الدور. وتبقى أهمية هذه الوظيفة متعلقة بنمط الدولة في العالم الثالث، وبدرجة أقل بالنسبة للدولة في العالم المتقدم، وما يقترب منها هو إصرار الدولة في المجتمعات المتقدمة، باستدامة المعدلات المرتفعة للنمو على اعتبار أن عملية التنمية متحققة فيها[١٠].

أما عن الدور الذي تقوم به الدولة في الدول النامية، الذي يتمثل من خلال التدخل في الشأن الاقتصادي عامة، وفي عملية التنمية خاصة، وبعاملين رئيسين هما(عامل داخلي، يتمثل بكيفية مواجهة الاختلالات (المادية والبشرية)، وما يتبعه من تحديد أسلوب التنمية الكفيل بذلك، اما العامل الاخر وهو الخارجي، فيشمل العلاقات والسياسات الخارجية الدولية [١١]

على الرغم من أهمية هذه الوظيفة، إلا أنها لم تنل حظها الوافي من التنظير، مثلما نالته الوظائف السابقة، لهذا وجدت الأصوات المناديه بتقليص دور الدولة، التي ترافقت مع تعالي صيحات العولمة، وتطبيق نظريتها المتعلقة بالخصخصة، وتقليص حجم القطاع العام وسياسات الاستقرار الاقتصادي والتكيف البنيوي، وما يرافقها من تعاظم لدور المؤسسات الدولية، التي

---

26) Rati Ram, Government Size and Economic Growth: A New Framework, **Economic Review**, Vol. 76, No.1, March,1986

[١١] واثق علي الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية، الجزء الرابع، دار الايام، الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠١٨، ص٧٧.

انقضّت على الدولة في العالم الثالث، لتدني من قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية. وجعلت العولمة تكلفة تحقيق التنمية أكبر إذا ما أقدمت على تحقيقها لذا ينبغي للدولة أن تتخلى عن وظيفتها التنموية طالما أنها صعبة المنال، أو غير مرغوبة. وجرى على خلفية تدخل المؤسسات الدولية استبعاد الدولة من الساحة الاقتصادية، وقصر مهمتها على تنفيذ الإصلاح الاقتصادي، وربط البنى الاقتصادية المحلية بالسوق العالمية، عن طريق حزمة التكيف، وفي ذلك يعاد ترتيب وظائف الدولة[١٢].

[١٢] مازن عيسى الشيخ راضي، و حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والعولمة (مشاهد محتملة للدولة في العالم الثالث)، دراسات اقتصادية (بيت الحكمة: بغداد)، السنة الرابعة، العدد ٤، ٢٠٠١، ص ١٨-٢١

المحور الثالث :-مشكلات التنمية الاقتصادية بواسطة الدولة في العراق

أولاً: تبديد الموارد

يعد تبديد الموارد في الاقتصاد العراقي، أحدى أهم المشاكل التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية، والتي يبرز دور الدولة فيها من المحافظة على الموارد الاقتصادية وتوجيهها في خدمة الاقتصاد العراقي، لما له من دور تنمية اقتصاده، ومن أجل أن ينمو الاقتصاد لابد من وضع أسس تنموية صحيحة، معتمدة على طرق تمويل مضمونه ومواجهة المشكلات المختلفة وخصوصاً في جانب توظيف الموارد الاقتصادية، بالشكل الذي يساهم في تنشيط مساهمة جميع الموارد، مما يخفض من درجة الاعتماد على مورد واحد (الاحادية) في الاقتصاد العراقي.

ثانياً: الفساد

لم يعد الفساد سمه تتعلق بدولة ما، إذ بات الفساد مظهر شائع، في عالمنا المعاصر، إلا أن حدته ونمط الاجراءات المكافحة له تختلف من بلد إلى أخر. وظواهر الفساد بأنواعها نمت في العراق،وانتشرت بشكل كبير لاسيما بعد عام ٢٠٠٣، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة لعل أبرزها غياب الدولة بكافة مؤسساتها لمدة ليست بالقليلة، وغياب المساءلة والشفافية، واهتزاز منظومة القيم والاخلاق داخل المجتمع العراقي، بجانب الضعف في تطبيق القانون وهشاشة الدولة، ووفقاً لتقارير منظمة الشفافية العالمية المعنية بكشف ومراقبة الفساد في العالم، كانت مؤشرات ادراك الفساد في العراق متقاربة، إذ لم تتجاوز(٢,٢)، مما يؤكد وجود نسب عالية من الفساد المالي والاداري، ولازالت الجهود في مكافحته لا ترتقي إلى مستوى كبحه، مما يجعله ظاهرة مستمرة لأجل ليس قصير.

ثالثاً: البطالة والفقر

إن ظاهرةالبطالة تعد مشكلة تطال التنمية البشرية التي باتت تعاني منها مختلف المجتمعات، وفي العراق أضحت تعبير عن حالة قائمة لم تستطع الاجراءات التي اعتمدت ما بعد عام ٢٠٠٣، من الحد من تأثيرها وأتساعها، وعدت من البرامج المكررة في البرامج الانتخابية للأحزاب، ففي ظل ضعف الفرص الاستثمارية الجديدة بعد عام ٢٠٠٣، نتيجة السياسات الاقتصادية غير الناجعة، فضلاً عن بيئة التناحر وعدم الاستقرار السياسي، وعدم وجود الأليات الصحيحة للانتقال صوب اقتصاد السوق، هذه جميعاً تسببت بضعف معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي، مما أدى إلى عدم قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل تتناسب مع حجم البطالة ونموها سنوياً. والشكل التالي يوضح نسب البطالة في العراق

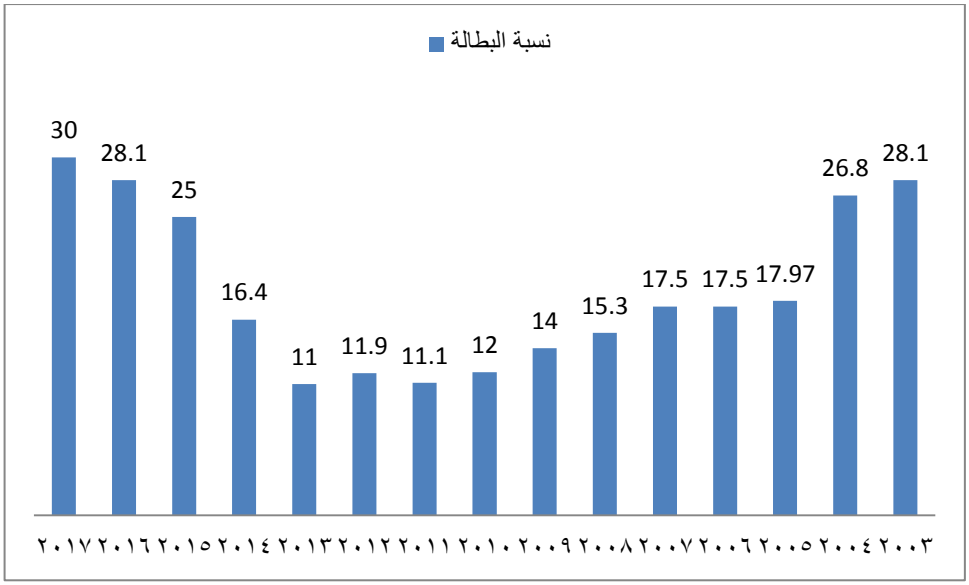

شكل يوضح تطور معدلات البطالة في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)بالاعتماد على:-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، ومسح معرفة العراق ٢٠١١. ونتائج مسح التطور السريع للسنوات من (٢٠٠٣-٢٠١٧).

يلاحظ من الشكل أعلاه نسب ومستويات البطالة خلال المدة، وابتدءاً من عام ٢٠٠٣ حيث تشكل النسب بحوالي (٢٨%) ووصلت عام ٢٠٠٥ الى (١٧،٩٧%) ،وبسبب الوضع الامني المتدهور والاختلالات الهيكلية بين مختلف القطاعات الاقتصادية ،لذلك اتجهت الحكومة للمعالجة وبصورة جزئية من خلال التوجة في انخراط جزء من العاطلين في الجهاز الحكومي، وذلك من خلال التوجة في اعادة البناء للقوات المسلحة والقوات الأمنية، وبالتالي كان للمؤسسات وخاصة من فئات التعليم ومن غير المتعلمين لتوظيف الآلاف منها، بالرغم من عدم امتلاكهم للكفاءة في الجانب الأمني،وأن هذه المعالجة سببت في تراجع معدلات البطالة من (٢٠٠٤)إلى (٢٠٠٦) فكان النسب وحسب الشكل أعلاه(١٧%) ، وهذا لتراجع يعتبرمن النسب المهمة الا انه لايعتبرمعالجة حقيقي لهذة الظاهرة،وذلك لأن أغلب العمال الذين يجب أن يوظفو لاتستوعبها،مختلف القطاعات الاقتصادية،وأنما يتوجهون للاجهزة الامنية والذي لايعد تقدم حقيقي للاقتصاد العراقي في القضاء على هذة الظاهرة. ومما سبب هذا في الارتفاع في معدلات البطالة، والتي توضح من خلال الشكل أعلاه ، وهذا بالاضافة أن أثر على فئات الشباب من حيث الاستبعاد والتهميش.

ولقد كان لارتفاع اسعار النفط بعد هذا العام، بأن انتعشت فيها قطاع البناء والتشييد، والذي كان هو المسؤول عن توظيف (١٣،٦٣%) من العمالة، وكذلك انتعاش قطاعات التجارة وتجارة التجزئة، وهو الأخر كان مسئول عن توظيف(١٥،٦١%) من العمالة، وانتعاش قطاع النقل والمواصلات، المسؤول عن توظيف (١١،٤٣%) من العمالة، وانتعاش غيرها من القطاعات الاخرى، التي ساعدت على تخفيف وطأة البطالة، وجعلها بحدود (١٥%) من ٢٠٠٧ ولغاية

٢٠١٤ [١٣]، ولكن انهيار اسعار النفط في العام ٢٠١٤، رفع من نسب البطالة مجدداً من بداية العام ٢٠١٥، فأصبحت (١٥،٥%) ثم ارتفعت إلى (١٧%) عام ٢٠١٦، وتتواتر الاخبار حول إلى ارتفاعها إلى مستويات أعلى من ذلك في الاعوام المقبلة.

وعليه اعتمدت الدولة العراقية بعض البرامج لمساعدة الفئات الهشة والفئات الاكثر تضرراً في المجتمع، لتخفيف من حدة البطالة ووطأة الفقر، من خلال برامج شبكة الحماية الاجتماعية والقروض الميسرة.

رابعاً: الديون

تعد الديون العراقية من الاشكاليات الكبرى التي تعيق عجلة الاقتصاد، وبرغم من أن العراق يصنف كثاني بلد في العالم من حيث امتلاكه للاحتياطي النفطي، إلا أنه بقي مثقل بالديون، فمن ديون ما هو معلن عنه على وفق مصادر عراقية، كانت قد حددته بنحو (٦٥) مليار دولار، أما البنك الدولي وبنك التسويات الدولية، فقد قدر الديون بنحو(١٢٧) مليار دولار، وتعود(٣٥) مليار دولار إلى قروض من الدول الخليجية، و(٤٠) مليار دولار تعود إلى دول أوروبية، أما باقي الديون فلا توجد معلومات دقيقة عنها، ولهذا تعد الديون من المشاكل التي تعرقل عملية التنمية الاقتصادية.

خامساً: الخدمات

أما بالنسبة لمستقبل قطاع الخدمات في العراق في ظل التحول الاقتصادي، فأن هذا القطاع امامه الكثير من أجل النهوض من جديد، وذلك لأن هذا القطاع عانى من الكثير من المشاكل ولايزال يعاني بسبب الظروف القاسية، والتي مرت عليه بسبب الحروب والحصار والاحتلال والتي أنهكت البنى التحتية، وشملت عدم تقدم الخدمات في الجوانب(الكهرباء ،الطرق والجسور ،الخدمات الصحية وكذلك التاثير السلبي للقطاعي الزراعي والصناعة.

وتعتقد الباحثة أن قطاع الخدمات يحتاج إلى جملة من الاصلاحات للتهيئة والانفتاح نحو اقتصاد السوق، من هذه الإجراءات الاهتمام وبشكل جدي بقطاع الكهرباء، فذلك من شأنه تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في البلد.

سادساً: غياب الحكم الصالح

إن الحكم الصالح هو الذي يتبنى تطبيق الديمقراطية، والتي تعني حكم الشعب لنفسه بنفسه من خلال المشاركة في العملية السياسية، إذ تعني الديمقراطية المشاركة والمساواة والتسامح السياسي والقبول بالتعددية والقيم الأساسية في الحرية والعدالة والتبادل السلمي للسلطة، ويجب ان لايكون بعدم الاحترام لحقوق الشعب وسيادته .

---

[١٣] يلاحظ تقرير البنك الدولي،(في) الفقراء والاحتواء والرفاة في العراق ٢٠٠٧-٢٠١٢، مصدر سابق، جدول (٢)، ص٢٧.

المحور الرابع:- مسارات اصلاح العلاقة بين الدولة والتنمية في العراق

١- الحكم الصالح منهجاً للإصلاح

إن مهمة الاصلاح في أي بلد تكون من خلال تأكيد العمل المؤسساتي، والمتضمن المساحات المحددة لثلاثية: الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ويعتبر الحكم الصالح من أهم مؤشرات التحول للنظام القائم صوب اقتصاد السوق، والحوكمة هي التعبير عن التوجه الأساس نحو المساءلة وللمحاسبة.

وتم تعريف الحكم الصالح من قبل صندوق النقد الدولي، على أنه يتضمن الشفافية في تخصيص الموارد، والحسابات العامة للدولة وفاعليتها في الادارة، وتعمل من أجل دعم واستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص[١٤]، ويهيئ المناخ المناسب لوجود سياسة قوية، من شأنها أن تدعم بمؤسسات المساءلة العامة، مما يهيئ لضمان وجود نظام يجري فيه تطبيق القواعد لجميع الاطراف، وهي الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والمتمثلة بحماية حقوق الملكية الخاصة، والاجراءات ضد الاحتكار، بجانب السياسات التي تخص حماية التنافس وتنفيذ العقود، وانظمة الحوكمة للشركات والمؤسسات، والشفافية في المعلومات والقوانين.

فضلاً عن ذلك فأن الحكم الصالح يقوم على توفير الوسائل التي تمكن رجال الاعمال، من المشاركة بفاعلية لإعداد سياسات عامة متعلقة بيئة القطاع الخاص، والتي تضمن مشاركة فيها تساوي من جميع الاطراف، من خلال ايجاد نظم تحكم العلاقات بينها .

وهذا يستلزم اصلاح دور الدولة، وذلك لتمكين القطاع الخاص بما يضمن أفضل الأساليب لتقدم الخدمات، لا وبسبب الفساد الاداري والمحسوبية والرشوة والوساطة بكل أشكالها، وأن نشاط القطاع الخاص لن يتحقق له النجاح المطلوب، من أجل تنمية الاقتصاد العراقي، اذا لم تتوفر له الدعم المطلوب من قبل الدولة، وأن أحد أهم أوجه التعاون الحكومي، هو تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، والتعرف على حالة السوق، من أجل أن يتمكن القطاع الخاص لأجراء التحليلات اللازمة والقرارات الصحيحة.

أما المجتمع المدني فأن عمله يكون من خلال تقديم خدمات مجانية أو بمواصفات ذات جودة عالية، وهذه تكون خاصية من شأنها إفادة الاقتصاد العراقي، كما أن المنظمات الغير حكومية

---

[١٤] كمال رزوق ، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح، مجلة علوم انسانية، العدد ٢٥، ٢٠٠٥، ص١٢-١٣، على موقع شبكة الانترنيت .www.ulumisanin.net

تسعى دائماً الى المراقبة والمطالبة بشفافية المعلومات، وبالتالي فأنها بحكم قربها من الناس، أن تكون أكثر دراية بالاحتياجات الخاصة بالمجتمع العراقي.

٢- نحو دور تنموي للدولة في العراق

إن الانطلاقة الحقيقية من أجل التنمية، تتطلب مجموعة من المقدمات، التي لابد منها لتحقيق النجاح فيها، ومن خلال ما يتحقق على أرض الواقع، ولابد من الأخذ بنظر الاعتبار أن تكون أفاق التنمية ذات بعد شمولي، وتعمل على تحقيق متطلبات الالفية الجديدة، وهذه تتجاوز المعايير المادية إلى معايير ذات بعد إنساني عميق.

وبالتالي فأن الشروع بالجهد التنموي الذي بمثابة الفعل المعاكس لإنتاج التخلف، ومن خلال استغلال الفرص المهدورة وتطوير القطاعات المعطلة، والتي لم تكن مستغلة بالشكل الأفضل، بجانب الدور الأساس للقيم الاجتماعية، كفاعل أساس في دفع التنمية وإعاقتها، والذي يتطلب تخفيف حالة التنافر بين القيم الاجتماعية وبين أفكار التنمية الشاملة، والتي تتطلب النهوض بدور المرأة.

إن ايلاء الملف الاجتماعي والأثار التي يخلقها في تحقيق التنمية، يستلزم خلق أطار تفاعل حقيقي بين التنمية والمجتمع، ويكون عن طريق الحكومة، لكونها ممثلة للفئات الاجتماعية ومن خلال مشاركة الجماهير في خلق التنمية، وعن طريق الدولة، وهذا العامل له أثر إيجابي من خلال تبني المجتمع لتلك التوجهات، ومن خلال المحافظة على الطبقة الوسطى الاجتماعية وتعزيز دورها، وهذا له دور محوري في خلق التنمية، واصلاح المؤسسات لداعمة للتنمية، وكذلك استثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب المستمر، ومن اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يكون العمل وفقاً لمبدأ اللامركزية، نظراً لامتلاك العراق امكانيات بشرية ومادية مؤهلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن نلاحظه في لغز التنمية للاقتصاد العراقي، الذي يكمن في سوء الادارة وسوء تخصيص الموارد، مما يتطلب ادارة اقتصادية تعتمد برنامج اصلاحي مؤسسي وشامل.

المحور الخامس :-الاستنتاجات والتوصيات

اولاً:-الاستنتاجات

١-تظل الدولة هي الضامن لتحقيق التنمية عن طريق الأركان المشكلة لها، ومن خلال الابتعاد عن تصورات بناء الدولة الحديثة في العراق بعد ٢٠٠٣، والتشبث بالنمط الريعي وتعميق

الانقسام الاجتماعي،فقد قادت إلى تصورات بناء السلطة بالعودة إلى ما قبل الحداثة، وهنا التفسير لأسباب الصراع على السلطة في العراق في الوقت الحاضر.

٢- الفساد الاداري والمالي اصبح ظاهرة واسعة الانتشار بعد عام ٢٠٠٣، وأن العراق ادرج في سلم الفساد العالمي من عام ٢٠٠٣، واحتل ثالث أسوء دولة في تقرير الشفافية العالمية.

٣- لم يزال دور القطاع الخاص غير واضح في الاقتصاد العراقي وضعيف بمختلف الجوانب المتعلقة فيه، ومنها القوانين الخاصة بالاستثمار وحماية المنتوج الوطني، وبالتالي انخفاض مساهمته في النشاط الاقتصادي.

٤- ومن خلال تتبع الادوار التي قامت بها الحكومة العراقية ،فأنها من الكثير من المشاكل والاختلالات في مختلف البنى التحتية والطرق والجسور والتخلف في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية في العرا

٥- للمؤشرات التنمية الاقتصادية الدور الاساس في بيان الدور الذي تمارسه الدولة من خلال الخدمات التي تقدمها للشعب، ولكن الملاحظ هو انخفاض والاهمال للقطاعات التربية والتعليم والصحة وخصوصاً بعد عام ٢٠٠٣.

٦-لازالت الطبقة السياسية والحكومات التي تنبثق عن توافقاتها بعيدة عن رؤية آنمائية وطنية متفق عليها وتمتلك آليات لتنفيذها.

٧-تقديم الحكومة للبرنامج الحكومي بشقة الاقتصادي من دون بيان الاجراءات والسياسات التي يتطلبها هذا البرنامج،وتحديد توقيتات لتنفيذها.لايمكن معالجة المشكلات المزمنه لذلك نلحظ ترحيلها من حكومة الى أخرى.

ثانياً:-التوصيات

١- يجب القبول بدولة ذات مسؤولية اجتماعية في ظل ظروف العراق من (البطالة والفقر والاعالة).ومابين دور داعم ومحفز للقطاع الخاص.

٢-لا مفر للعراق إذا ما أراد أن ياخذ السير بأتجاه التنمية الا بالمشاركة الفاعلة بين الدولة والقطاع الخاص لمرحلة منظورة.

٣-لابد من وقفة مسؤولة بإزاء الفساد الذي ينخر جسد الدولة والمجتمع، وعدم الأكتفاء بتشكيل للجان والهيئات.

٤- وبالعودة للاهتمام بجانب التخطيط الاقتصادي وبالخاصة من المنظور الاستراتيجي ومن خلال محاولة وضع خطة تنموية بعيدة الأمد تتوسطها خطط قصيرة الأمد لمعالجة المعوقات واستثمار الفرص.

٥- لابد من التحول من النمط السائد وهو النمط الرأسمالي للدولة وهو النمط السياسي الاقتصادي الراهن والذي افقد البلد وللكثير من الشروط الموضوعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى اتجاه ونمط من ديمقراطية السوق وعلى رؤية ماركنتلية جديدة والتي تقوم على الشراكة بين القطاع الخاص والدولة والتي تتظافر فيها القوة والثروة في ضوء عراق جديد.

المصادر

[1]- اسماعيل بن جماد الجوهري، الصحاح، تاريخ اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، ط٤، بيروت، ١٩٩٠.

[2]- حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، الطبعة الاولى، دار الشرق، القاهرة، ١٩٨٨.

[3]– عبد علي كاظم شديد المعموري، اشكالية الدور الاجتماعي– الاقتصادي للدولة النفطية الريعية العربية (النموذج السعودي)، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ١٩٩٧.

[4]–حسن لطيف الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، ٢٠٠٢.

[5]- حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والتنمية في الوطن العربي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.

6-Abdelkader Sid Ahmed : croissance et développement, théories et politiques Tome1,2ème édition, opu 1981 .

[7]-E.S.C.W.A : Survey on Incorporating The Environmental Dimension into Development plans, part 1, N.Y.1997.

٨–عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية: المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، دار حافظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، العربية السعودية، ٢٠٠٠.

[9]- Claudia Goldin ,2014, Human Capital, Department of Economics Harvard University and National Bureau of Economic Research,2014.

[10] Rati Ram, Government Size and Economic Growth: A New Framework, **Economic Review**, Vol. 76, No.1, March,1986

[11]- واثق علي الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية، الجزء الرابع، دار الايام، الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠١٨.

١٢–مازن عيسى الشيخ راضي، و حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والعولمة (مشاهد محتملة للدولة في العالم الثالث)، دراسات اقتصادية (بيت الحكمة: بغداد)، السنة الرابعة، العدد ٤، ٢٠٠١.

١٣– جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، ومسح معرفة العراق ٢٠١١. ونتائج مسح التطور السريع للسنوات من (٢٠٠٣–٢٠١٧).

١٤–تقرير البنك الدولي،(في) الفقراء والاحتواء والرفاة في العراق ٢٠٠٧–٢٠١٢.

١٥–كمال رزوق ، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح، مجلة علوم انسانية، العدد ٢٥، ٢٠٠٥، على موقع شبكة الانترنيت .www.ulumisanin.net